



دولة الكويت
الإدارة المركزية للإحصاء

فرص العمل في القطاع الخاص - قراءة في توجهات التنمية و مؤشرات سوق العمل

إعداد

منى خلف الدعاس

الوكيل المساعد لقطاع العمل الإحصائي

رئيس فريق مشروع نظام معلومات سوق العمل

- يمثل توسيع فرص العمل للعمالة الوطنية في القطاع الخاص أحد التحديات التنموية الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المخطط ومتخذ القرار في دولة الكويت
- أشار تقرير[اللجنة الاستشارية الاقتصادية] التي شكلها سمو أمير البلاد ورفعت تقريرها في يناير من عام 2012 إلى أن الاقتصاد الوطني يعاني من مجموعة اختلالات رئيسة يتصدرها: محدودية دور القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي، و اختلالات سوق العمل و اختلالات الموازنة العامة للدولة.
- في قراءة مستقبلية نبه التقرير إلى ضرورة توسيع دور القطاع الخاص في استيعاب العمالة الوطنية حيث أن دولة الكويت سوف تحتاج إلى توفير 74 ألف فرصة عمل للمواطنين في عام 2030 .
- الوثيقة الوطنية للمشروع الوطني للشباب في 2013 على التوجهات السابقة بالتأكيد على ضرورة دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ودعم حاضنات الأعمال الصغيرة وغرس ثقافة المبادرة في مجال الأعمال الخاصة بين الشباب الكويتي.
- تناقش الورقة قضية توسيع فرص العمل للعمالة الوطنية في القطاع الخاص الكويتي في ضوء تحديات الوضع الراهن التي تشير إلى تركيز 79.5% من إجمالي العمالة الكويتية في القطاع الحكومي، مقابل 20.5% فقط في القطاع الخاص حسب الموقف في نهاية يونيو 2012.
- ستولي الورقة هذه اهتماماً خاصاً في تشخيص التحديات ومداخل الحل لقضية تنظيم وضبط جودة و توفير بيانات و معلومات سوق العمل لدعم المخطط و متخذ القرار في التخطيط للقوى العاملة في الدولة على أسس علمية.

مُحاور الورقة الرئيسية

- ⦿ **أولاً : قراءة في توجهات التنمية المعنية بسوق العمل وفرص العمل بالقطاع الخاص في دولة الكويت**
- ⦿ **ثانياً : مؤشرات الوضع الراهن للعمالة الوطنية بالقطاع الخاص في سوق العمل**
- ⦿ **ثالثاً : مؤشرات الوضع الراهن للعمالة غير الوطنية بالقطاع الخاص في سوق العمل.**
- ⦿ **رابعاً : التحديات الرئيسية ، ومداخل متعددة لإصلاح سوق العمل.**

أولاً : قراءة في توجهات التنمية المعنية بسوق العمل وفرص العمل بالقطاع الخاص في دولة الكويت :

◉ تضمنت وثيقة الخطة الإنمائية متوسطة الأجل لدولة الكويت 2011/2010 - 2014/2013 : 15 سياسة لمعالجة اختلالات سوق العمل و لتوسيع فرص العمل بالقطاع الخاص. من أهمها :

- تعديل التشريعات لتوفير المزيد من فرص العمل للقوى العاملة الوطنية .
- زيادة معدلات العمالة الوطنية الإجمالية في سوق العمل من نحو 15.5% في العام 2008 إلى نحو 21% بحلول نهاية الخطة.
- دعم المشاريع والأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم .
- إتباع سياسة لتحديد حجم التشغيل في القطاع الحكومي .

◉ توجهات تطوير سوق العمل لتوسيع فرص العمل بالقطاع الخاص - في برنامج عمل الحكومة للفصل التشريعي الرابع عشر 2013/2012 - 2016/2015 :

- إصلاح وتقويم الاختلالات في سوق العمل : سياسات التوظيف ، التدريب.
- دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة .
- تفعيل دور ومشاركة الشباب في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

خلاصة وثائق الخطة التنموية حول سوق العمل في دولة الكويت

- **الاتفاق على وجود اختلالات متعددة في سوق العمل الوطني ، وهي**
تكرس : استمرار هيمنة العمالة غير الوطنية في القطاع الخاص على حساب العمالة الوطنية ، وتفضيل العمالة الوطنية للعمل في القطاع الحكومي.
- **الحاجة إلى خلق فرص عمل حقيقية في القطاع الخاص الكويتي .**
- **الحاجة إلى إصلاحات تشريعية في سوق العمل الكويتي .** وقد تمت بالفعل بعض الجهود الهامة في هذا الخصوص شملت : إصدار قانون 6/2010 بشأن العمل في القطاع الأهلي ، والمرسوم بقانون رقم 25 لسنة 2012 بإصدار قانون الشركات ، ثم قانون رقم 98 لسنة 2013 في شأن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، كما أن جهودا تشريعية جارية ذات صلة ، وتتضمن : قانون التأمين ضد البطالة . (الموافقة في المداولة الثانية بمجلس الأمة بتاريخ 19/2/2013)
- **الحاجة إلى إصلاحات مؤسسية في سوق العمل الكويتي :** ومن أبرز الجهود التي تمت في هذا الشأن : إنشاء مركز متخصص لتطبيق منظومة المؤهلات المهنية.(تحت مسمى: مركز اعتماد مستويات المهارة المهنية بمرسوم أميري رقم 321 لسنة 2011) . كما أن هناك جهودا هامة جارية من أبرزها : إنشاء هيئة للقوى العاملة في الأجل القريب .

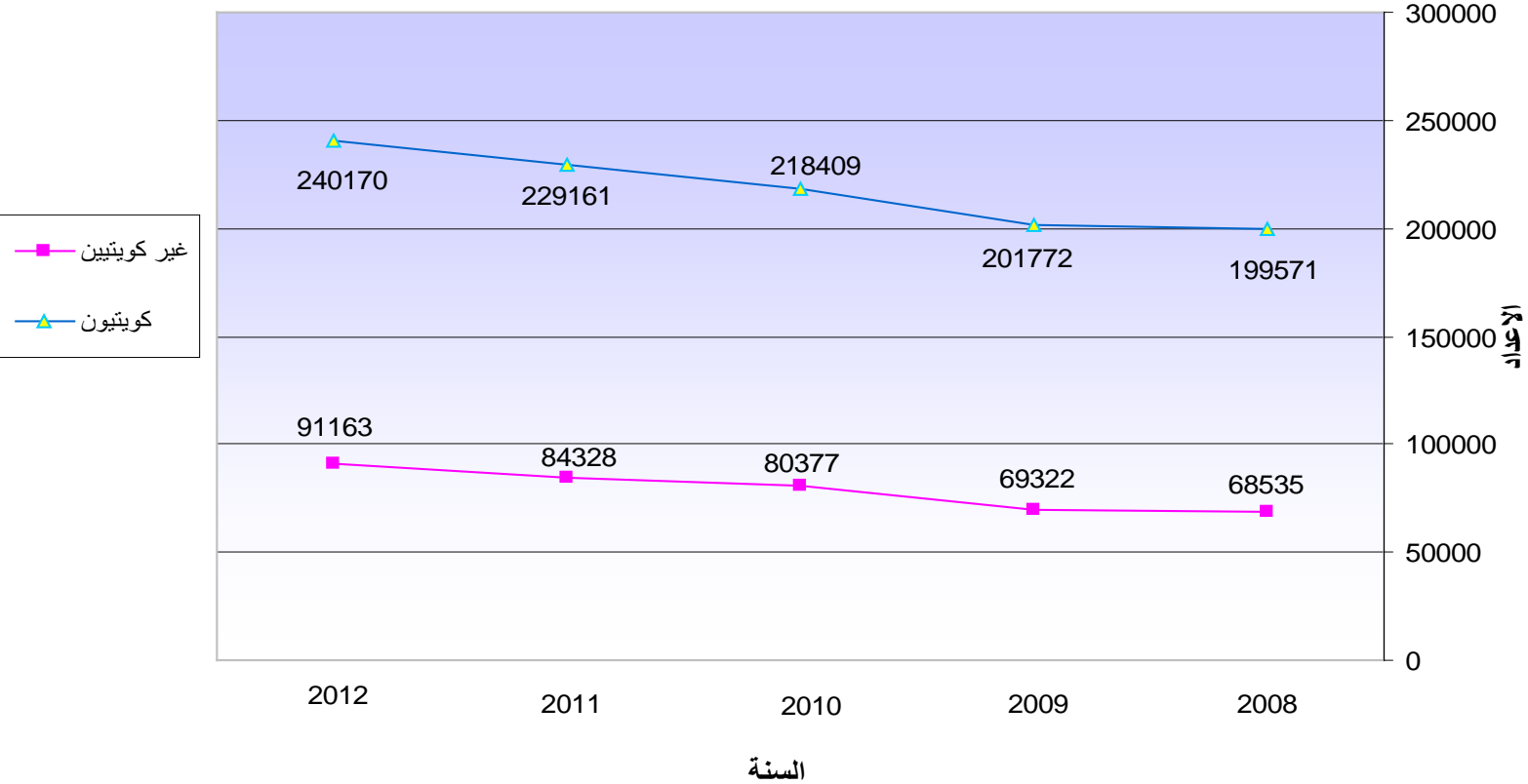
ثانياً: مؤشرات الوضع الراهن للعمالة الوطنية بالقطاع الخاص

- تركز العمالة الوطنية في القطاع الحكومي: يبلغ إجمالي العمالة الوطنية 302060 فرداً في عام 2012، يعمل الغالبية الأكبر منها في القطاع الحكومي وعددهم 240170 فرداً يمثلون نسبة **79.5%** من إجمالي العمالة الكويتية، في حين يعمل في القطاع الخاص 61890 فرداً يمثلون **20.5%** فقط من إجمالي العمالة الكويتية في نفس السنة.
- تركز العمالة غير الوطنية في القطاع الخاص: يبلغ إجمالي العمالة غير الوطنية 1251150 فرداً في عام 2012 تعمل الأغلبية الكبيرة منها في القطاع الخاص وعددها 1159987 فرداً تمثل **92.7%** من إجمالي العمالة غير الوطنية مقابل 91163 فرداً في القطاع الحكومي يمثلون **7.3%** من إجمالي العمالة غير الوطنية في نفس السنة.
- خلال الأعوام من 2008 حتى 2012 العمالة في القطاع الحكومي في تزايد في أعداد العمالة الوطنية والوافدة. بنسبة نمو **24.8%** خلال الخمس سنوات الفائتة بالنسبة للعمالة الوافدة، و بالنسبة للعمالة الوطنية بلغت نسبة النمو خلال الخمس سنوات الفائتة **16.9%**.

شكل رقم (1)

تطور أعداد العمالة في القطاع الحكومي حسب الجنسية

خلال الفترة من (2012-2008)



تطور العمالة الوطنية في القطاع الخاص بين عامي 2009 - 2012

- بلغ حجم العمالة الوطنية في القطاع الخاص (52035) فردا في عام 2009 وارتفع إلى (61890) في عام 2012 بزيادة مقدارها (9855) فردا ، وبنسبة زيادة تقدر بحوالي 18.90%.
- ارتفع حجم العمالة الوطنية في القطاع الخاص من الذكور من (25197) فردا عام 2009 إلى (28611) عام 2012 بزيادة مقدارها (3414) وبنسبة زيادة تقدر بحوالي 13.5% ، بينما ارتفع عدد الإناث من (26838) عام 2009 إلى (33279) عام 2012 بزيادة مقدارها (6441) وبنسبة زيادة تقدر بحوالي 24.0%.
- فتوة هيكل العمالة الوطنية في القطاع الخاص : حيث تتركز النسبة الأكبر من قوة العمل الوطنية في القطاع الخاص في فئتي العمر الأقل من 40 عاما ، حيث تضم الفئتين (20-29 - و30-39) حوالي 78.2% من إجمالي قوة العمل الوطنية بالقطاع الخاص في عام 2009 ، كما تضم 77.6% من إجمالي عام 2012.
- في عام 2009 بلغ ما نسبته 38% من إجمالي العمالة الوطنية في القطاع الخاص مستواهم التعليمي دون الثانوي ، وفي عام 2012 ارتفعت النسبة إلى 44%.

تطور العمالة الوطنية في القطاع الخاص خلال الفترة من 2009-
2012

السنة	ذكور	إناث	جملة
2009	25197	26838	52035
2010	27103	30417	57520
2011	29101	32334	61435
2012	28611	33279	61890

ثالثاً: مؤشرات الوضع الراهن للعمالة غير الوطنية بالقطاع الخاص في سوق العمل

- بلغ حجم العمالة الوافدة في القطاع الخاص في 2012 (1159987) منهم (1065183) من الذكور بنسبة 91.83% ، (94804) من الإناث بنسبة 8.17%.
- 82% من العمالة الوافدة في الفئة العمرية من 20 - 49 عاماً , وهي تعد عمالة في الفئة العمرية القادرة على الانتاج والعمل.
- التركيز الكبير في مهن عمال الإنتاج والعمال العاديون وأعمال البيع والخدمات : وهو تركيز يتفق إلى حد بعيد مع التأهيل العلمي المتواضع لقوة العمل غير الوطنية ، حيث يتركز أكثر من نصف قوة العمل المذكورة في مهن (عمال الإنتاج والعمالة العادية) في سنة 2010 و2011 على السواء . (53.97% عام 2010 - مقابل 53.01% عام 2011).
- لا تزيد نسبة المشتغلين في المهن العلمية والفنية عن 10.19% عام 2010 وتصل إلى 10.57% عام 2011 .
- تواضع الأجور المرتبط بتواضع المهن : في عام 2012 حوالى 58.9% من العمالة الوافدة تتقاضى بين 60 - الى أقل من 180 ديناراً شهرياً.

رابعاً : التحديات الرئيسية ، ومداخل متعددة لإصلاح سوق العمل وزيادة فرص عمل العمالة الوطنية بالقطاع الخاص

- ⦿ صعوبة التخطيط وبناء سياسات فعالة لسوق العمل فى ظل بيئة معلوماتية غير منضبطة أو متناسقة.
- ⦿ تحديات مؤسسية : غياب التنسيق الفعال بين الأطراف المعنية بسوق العمل ، وعدم وجود جهة مسئولة بصورة رئيسية عن سوق العمل . و تأخر إقرار وإنشاء هيئة العمل.
- ⦿ استمرار الفجوة بين مخرجات التعليم وبين احتياجات سوق العمل.

مداخل متعددة لإصلاح سوق العمل

3/مدخل تخطيطي :

- تحسين قدرات وآليات تخطيط القوى العاملة على المستوى الكلى بالتعاون بين جهاز التخطيط والأجهزة المعنية في الدولة .
- تبنى سياسات اقتصادية وتشغيلية موضوعية متوسطة الأجل للقوى العاملة في الخطة الإنمائية متوسطة الأجل الثانية 2014/2015-2018/2019 يمكن ترجمتها إلى (مشروعات) عبر الخطط السنوية تساهم في توسيع فرص العمل في القطاع الخاص لقوة العمل الوطنية .
- وضع مشروعات متعددة ، كمكون أساسي في خطط التنمية ، لتفعيل قانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

2/مدخل تشريعي :

- العمل على سرعة تفعيل القانون رقم 98 لسنة 2013 في شأن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بإعداد اللائحة التنفيذية والإطار المؤسسي للصندوق .

3/مدخل مؤسسي :

- استكمال تأسيس الأطر المؤسسية ذات الصلة بسوق العمل ، وعلى الأخص (هيئة القوى العاملة) .
- معالجة التشوهات في هياكل الأجور بين القطاعين الحكومي والخاص لتقليل الفجوات.

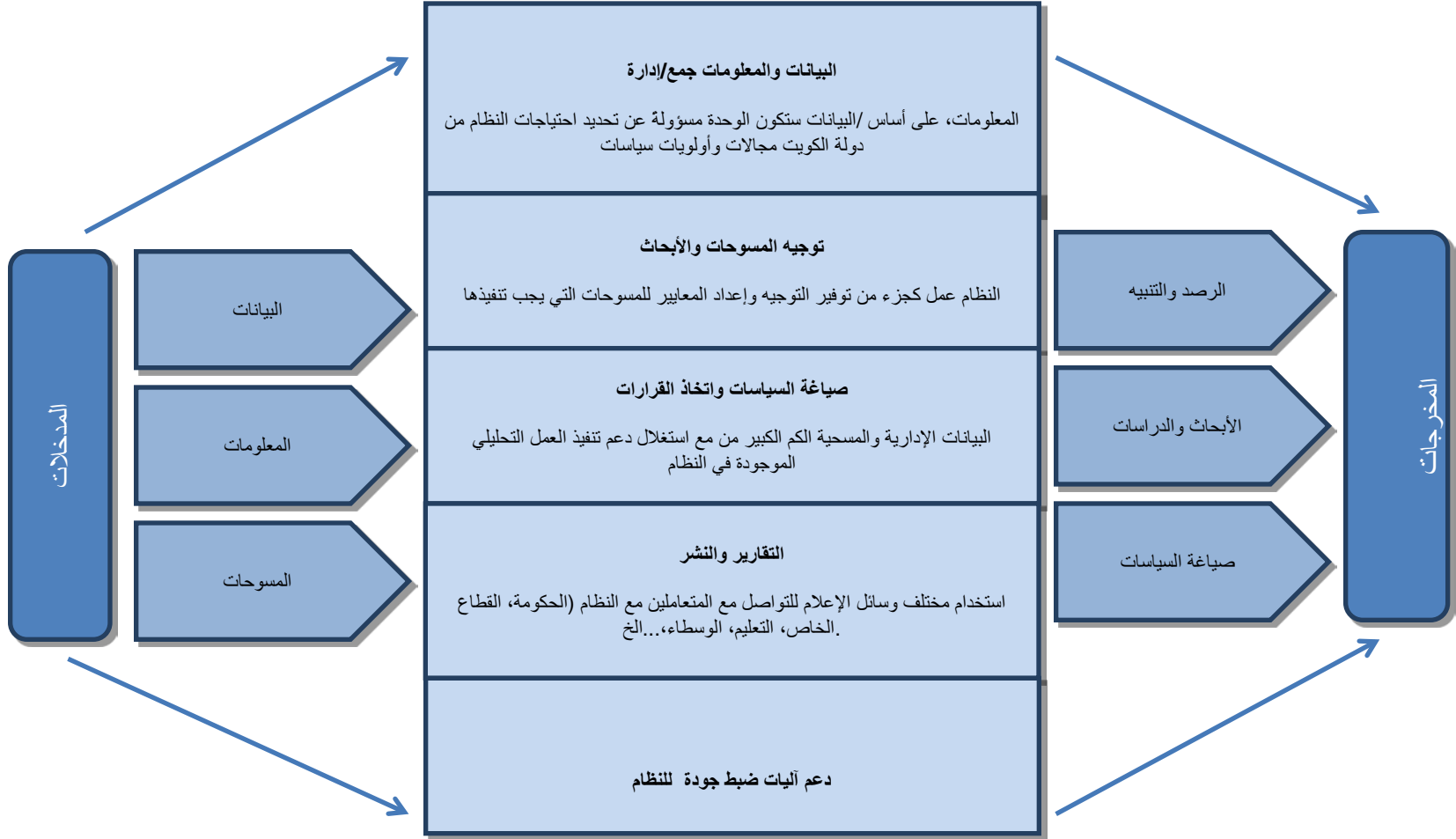


6/ مدخل معلوماتي - (مشروع نظام معومات سوق العمل - الإدارة المركزية للإحصاء)

- ◉ يهدف نظام معلومات سوق العمل إلى تحسين فعالية سوق العمل ، من خلال إعداد سياسة سوق عمل أكثر كفاءة وملائمة، ومن خلال اتخاذ القرارات السليمة ، ويتضمن النظام مجموعة من الترتيبات والعمليات والأدوات المؤسسية لجمع وإدماج وتحليل ودعم صياغة السياسات ونشر وتوزيع المعلومات المتعلقة بسوق العمل.
- ◉ يتم العمل فى مشروع (نظام معلومات سوق العمل) من خلال شراكة بين الإدارة المركزية للإحصاء والبنك الدولي منذ سبتمبر 2012. وينتظر أن تنتهي المرحلة الأولى من المشروع في أكتوبر 2013.
- ◉ وشركاء المشروع في مرحلته الأولى ثلاثة جهات أساسية وطنية منتجة للبيانات ذات الصلة وهى : وزارة الشؤون الاجتماعية للعمل ، ديوان الخدمة المدنية ، و مؤسسة التأمينات الاجتماعية .
- ◉ وستشارك جهات ذات علاقة في إنتاج بيانات التعليم كوزارة التربية ، وزارة التعليم العالي ، جامعة الكويت ، الهيئة العامة للتعليم التطبيقي للتعليم و التدريب.



هيكـل نظام معلومات سوق العمل بدولة الكويت



شكرا لكم